

وتشف الآذان بحلي ذكره ، فان قيل إنه إنما يبذل لجرائد الكندية التي ليس لها رأي ولا مذهب ، ولا لها مشروع ولا مشرب ، الا جمع المال بالاطراء والمدح ، او بالازراء والقدح ، ولا يشترك بجزيدة لا يرجو منها الثناء ، ولا يخاف منها الازراء ، يحار المنصف فلا يحير جواباً ، ويكذب المتعسف في التشيع له كذاباً ، وقد يفضي السرف والمخيلة بهذا الصنف من المتمرين بالانفاق ، لاقتطاف ثمار التعظيم والتبجيل من جنات الانفاق ، الى أسوأ حالات الفقر والأملاق ، وذلك اذا قصرت يد سلطتهم ، وخضت شوكة سطوتهم ، او كسدت اسواق حيلهم ، ونضب معين ثروتهم ، ثم لا يجدون ممن اصطفوهم صانع معروف ، ولا ياذل آحاد من تلك الألوف ، لانهم لا يصطفون كريماً شكورا ، « ان المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » (للكلام بقية)

القسم الديني

(المحاوره السابعة بين المصلح والمقلد — الاجتهاد والوحدة الإسلامية)

قد كان كلام الشاب المصلح في المجلس الماضي مؤملاً للشيخ المقلد لانه لم يكن في حسابه ان يتعدى البحث الى ما تعدى اليه فلم ينب الا يوماً واحداً راجع فيه الآيات والاحاديث التي اوردها الشاب في الاستدلال على مقدماته وعاد في مساء اليوم الثاني وملاح الامتصاص والتبرم بادية على وجهه وقال في أول كلامه

(المقلد) : لقد اهدتني الى ما يبطل رأيك في ان الاختلاف في المذاهب كان سبباً في ضعف الامة وهو ان المذاهب كانت ايام كانت الامة

في ريعان شبابها وكمال قوتها . وكذلك نرى الامم الاوربية في قوة وبأس شديد وهي مختلفة في الدين ومتفرقة الى مذاهب . واذا بطل هذا الرأي تبطل نتيجته وهي الوحدة في الدين على رأيك ونكفي مؤنة الخوض في ذلك وما تبعه من فتح باب الاجتهاد الذي يؤدي الى تطويل ، وقال وقيل ، فقد راجعت الآيات والاحاديث التي ذكرتها في مجلسنا الماضي وظهر لي وجوه للنزاع في دلالتها على مرادك فهل لك في إقفال هذا الباب ؟

(المصلح) : من شأن المرض ان يطرأ في إبان الصحة وكم من مرض تتولد جرائمه في طور الحداثة او الشباب فتدافعها قوة المزاج زماناً ثم تغلب عليها في طور آخر اما بنفسها واما بمساعدة جرائم مرض آخر . وهذه القاعدة مشاهدة في الاشخاص عند علماء الطب وفي الامم عند علماء الاجتماع وان شئت فصلت لك القول في هذا تفصيلاً . ولو كنت مطلعاً على التاريخ لكفيتني ذلك فان فتنة التتار التي هي اشد صدمة زلزلت القوة الاسلامية ، لم تكن الا بسبب تعصب الشاقمية والحنفية ، واما اوربا فقد اخذت حظها من ضعف التفوق في الدين أيام كانت تحكم الدين في السياسة وقد عالجت هذا الضعف بالفصل بين السياسة والدين فليس له الآن شأن في سياستها واحكامها الا الاستماتة بدعائه على الاستعمار في الشرق وافريقيا . وما زال رجال السياسة يطاردون رجال الدين وينضون من صوتهم في عدة ممالك . اما قرأت في الجرائد ما حصل أخيراً في اسبانيا وفرنسا وغيرها ؟ فهل يروق في نظرك ان تحذو الحكومات الاسلامية في هذا حذو الحكومات الاوربية ؟ اما انها ستفعل ولو بعد حين الا ان تبادروا اتم يارجال الدين بالاصلاح الديني الذي تسير به سنن الشريعة ، على سنن الطبيعة ، فان

الله اقام سنن الطبيعة بالاضطرار عنا ، و وكل اليها اقامة سنن الشريعة
 بالاختيار منا ، فاذا لم نوفق باختيارنا بين السنتين ثبت الاضطراري . وبطل
 الاختياري « فاقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا
 تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن اكثر الناس لا يعلمون ، منيين
 اليه واتقوه واقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين ، من الذين فرّقوا
 دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون » ففي هذه الآيات الكريمة
 اهم اركان الاصلاح الديني الذي نطلبه . وكما لاحت لك وجوه للمناقشة في
 مقدماتي السابقة بعد انصرافك من مجلسنا السابق لاحت لي ايضاً مسائل
 ومقدمات اخرى اذا اذنت لي سردها عليك

(المقلد) : قد عيل صبري من المقدمات والمناقشات فيها واجب ان
 اتف على مقدمتك اولا فاذكره لي وانتظر في سائر مسائلك المناسبات
 (المصلح) : احسن علماء المناظرة صنفاً باصطلاحهم على ترك البحث
 عن مقدمات الدلائل لما يستلزمه من انتشار البحث وذهابه الى غير غاية
 واجب ان تسمح لي بذكر مقدمتين ذهلت عنهما في مجلسنا السابق ولا بد
 منها وهما

(المقدمة المباشرة) ان الشارع لم يسلك في بيان الاحكام الدينية
 مسلك الفلاسفة وعلماء النظر في وضع الحدود الجامعة المانعة لمسائل علومهم
 وانما بين الاحكام العملية بالعمل وما بينه بالقول وَكَلَهُ الى افهام المخاطبين
 وعرفهم . ولذلك قال : الحلال بين والحرام بين . وما احتيج في العمل به
 الى اجتهاد ورأي وكله الى اجتهادهم ورأيهم كاستقبال القبلة في السفر وكان
 للصحابة والتابعون على هذا حتى حدثت المذاهب فأخذ بعض المجتهدين

باطلاقات الشارع في بعض الاحكام ووضعوا الحدود والتعريفات المنطقية للبعض الآخر وكان هذا التحديد اعظم اسباب الخلاف في المذاهب ولكن لم يلزم احد من الائمة الناس بأن يأخذوا بتحديدده ولم يحكم بخطأ من خالفه فيه لعلهم بأن الشارع فوّض ذلك الى افراد الناس ووسع الامر فيه توسيعاً وانه لو سلك مسلك الفلاسفة في التحديد لا وقع الناس في الجرح ولما صح ان يكون دينه دين الفطرة ولا ان يكون عاماً ولا ان يظهر في امة امية ولا ان توصف شريعته بالحنيفية السمحة بل كان ديناً خاصاً بطائفة من اهل الفلسفة النظرية . وهكذا جملة علماء المسلمين بعد الصدر الاول - اذا تكلموا في توحيد الله تعالى يذكرون الكم المتصل والكم المنفصل ويذكرون الجوهر والعرض والدور والتسلسل واذا تكلموا في الاحكام يذكرون الحدود الجامعة المانعة ويكثرون من التقسيم واختراع الاقسام الفرضية التي تملأ الاعمار ولا تقع بل يذكرون المحال ايضاً حتى قال بعض علماء الحنفية : محتاج من يريد ان يكون فقيهاً حنيفياً الى الانقطاع لمدارسة الفقه عشرين سنة على الأقل . وانت تعلم ان هذه المدة هي مدة التشريع وفيها نزل الدين كله عقائده واخلاقه وآدابه وسياسته وإرادته واحكامه ولم تكن المدة كلها ولا عشرها مصروفة لبيان الاحكام الظاهرة التي يسمونها الآن فقهاً

ويشهد لهذه القاعدة اجازة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المختلفين في فهم اطلاق النصوص فيما يتعلق بأعمالهم الشخصية . روى النسائي عن طارق ان رجلاً اجنب فلم يصل فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر ذلك له فقال « اصبت » فأجنب رجل فتييم وصلى فأناه فقال نحو ما قال

للاخر « أصبت » وروى البخاري عن عمران بن حصين انه قال للرجل الذي اعتزل فلم يصل في القوم « يا فلان ما منعك ان تصلي » قال اصابتني جنابة ولا ماء قال « عليك بالصعيد فانه يكفيك » واجاز عمرو بن العاص فيما فهم من قوله تعالى « ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة » من جواز التيمم للجنب اذا خاف على نفسه من البرد. والمروي عن عمر وابنه وابن مسعود ان الجنب لا يتيمم لانهم كانوا يفهمون من قوله تعالى « أولامستم النساء » انها الجس باليد. والاثار في هذا كثيرة عن الصحابة رضي الله عنهم. وكذلك عن التابعين والائمة المجتهدين رضوان الله عليهم اجمعين .

كان الامام احمد رحمه الله تعالى يرى الوضوء من الفصد والحجامة والرعاف فقيل له : فان كان الامام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل تصلي خلقه ؟ فقال كيف لا اصلي خلف الامام مالك وسعيد بن المسيب . وكان الامام مالك أفتى هرون الرشيد بانه لا وضوء عليه اذا هو احتجم فصلى يوماً بعد الحجامة وصلى خلفه الامام ابو يوسف ولم يعد . واعتسل ابو يوسف في الحمام وبعد صلاة الجمعة اخبر انه كان في بئر الحمام فأرة ميتة فلم يعد وقال نأخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً. والفقهاء من المتأخرين يرجعون هذا الى قواعدهم المنتزعة كجواز التقليد بعد الوقوع ومنهم من يأول ذلك بتغير الاجتهاد ولو ساعة من زمان . ومن ذلك خلافهم في ان الهبة برأي الامام ام برأي المأموم . وانت تعرف هذا تفصيلاً فلا حاجة الى الاطالة به

(المقدمة الحادية عشرة) ان أصول الدين الاساسية هي العقائد

الصحيحة وتهذيب الاخلاق وادب النفس وعبادة الله تعالى على الوجه الذي

بينه وارتضاه والتقواعد العامة للمعاملات بين الناس كحفظ الدماء والاعراض والاموال . وكل هذه الاصول قد كتبت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك نزل عليه في حجة الوداع « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً . فأما المقائد والعبادات فقد كتبت بالتفصيل بحيث لا تقبل الزيادة ولا النقص ومن يزيد فيها او ينقص منها فهو مفير للاسلام وآت بدين جديد . واما احكام المعاملات فبعد تقرير اصول الفضائل كوجوب العدل في الاحكام والمساواة في الحقوق وتحريم البغي والاعتداء والنفس والحياة وحد الحدود لبعض الجرائم وبعد وضع قاعدة الشورى فوض الشارع الامر في جزئيات الاحكام الى أولى الامر من العلماء والحكام الذين يجب شرعاً ان يكونوا من اهل العلم والعدل يقررون بالمشاورة ما هو الاصلح للامة بحسب الزمان . وكان الصحابة عليهم الرضوان يفهمون هذا من غير نص عليه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما يعلم من حديث ارسال معاذ بن جبل الى اليمن فانه هو الذي قال ابتداء انه يحكم برأيه فيما لا يجد فيه نصاً في الكتاب ولا في السنة وأجازه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل نقل عنهم كانوا اذا رأوا المصلحة في شيء يحكمون به وان خالف السنة المتبعة كأنهم يرون ان الاصل هو الاخذ بما فيه المصلحة لا بجزئيات الاحكام وفروعها . أخرج مسلم وابو داود والنسائي والحاكم والبيهقي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر واحدة فقال عمر ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه اناة فلو أمضيته عليهم فأمضاه . ومن قضاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

مخلافه ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : طلق
 ركابة امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً فسأله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم : « كيف طلقها؟ » قال طلقها ثلاثاً قال : « في
 مجلس واحد » قال نعم قال : « فانما تلك واحدة فأرجعها ان شئت » فراجعها
 والشواهد على هذا كثيرة . والحنفية لاحظوا هذا فقدموا القياس الجلي
 على خبر الواحد . والرأي الذي يسمونه الاستحسان مقدمٌ عندهم على القياس
 والمراد بالاستحسان ما ثبت ان فيه المصلحة للامة . هكذا افهمه خلافاً لما
 قاله المتأخرون من فقهاءهم « انه قياس خفي » وانما قالوا هذا فراراً من تشنيع
 المحدثين وسائر العلماء عليهم بزيادة اصل في الدين وبتقديم الرأي على السنة ولو
 كان قياساً لما شنعوا عليهم بالرأي ولما صح تقديمه وهو خفي على القياس الجلي .
 وكان الاولى ان يحتجوا عليه بعمل عمر واجازة الصحابة له رضى الله تعالى عنهم
 (المقلد) : لا استطيع السكوت لك على هذه فقد علوت فيها علواً
 كبيراً . وقد أوّل الفقهاء حديث عمر رضى الله عنه وأجابوا عنه بعدة اجوبة
 قال العلامة السبكي : واحسن الاجوبة انه فيمن يعرف اللفظ فكانوا اولاً
 يصدقون في ارادة التأكيذ لديانتهم فلما كثرت الاخلاط فيهم اقتضت
 المصاححة عدم تصديقهم وايقاع الثلاث . واجاب ابن حجر وغيره بان
 الاحسن ان يقال إنه ظهر لعمر ناسخ
 (المصلح) : لم لم تذكر رد ابن حجر على السبكي وانت مطلع عليه ؛
 تريد ان تختليني بكثرة التأويل ؛ ألم يرد عليه بان مذهبهم تصديق مدعي
 التأكيذ وان بلغ في التسوق ما بلغ ؛ واما قولهم باحتمال الناسخ فينا فيه لفظ
 « فلو امضيناه عليهم » لانه صريح في انه رأي واجتهاد كما يدل قول ابن

عباس في اول الحديث على ان الحكم الاول كان سنة متبعة او اجماعاً لا خلاف فيه وصرح منه في هذا حديث طاوس عند ابي داود والبيهقي وهو ان رجلاً يقال له ابو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال : أما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل ان يدخل بها جماعاً واحدة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وصدرأ من اماراة عمر قال ابن عباس : بلى كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثاً قبل ان يدخل بها جماعاً واحدة - الى ان قال : فلما رأى (أى عمر) الناس قد تبايسوا فيها قال : أجزوهن (أى الثلاث) عليهم . فقولهما « جماعاً » دليل على انه اجماع . وقول عمر (اجزوهن) يفيد انه اجتهاد منه كما تدل عليه ايضاً عبارة السبكي . ولا التفات الى التقييد بغير المدخول بها لجواز ان السؤال لواقعة كانت كذلك بدليل حديث ركاة في المدخول بها واطلاق الحديث الصحيح . وما زعمه بعضهم من ان حديث طاوس لا يدل على ان الجماع هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانه يحتمل ان ذلك لم يقع الا في الاطراف النائية فيجتهد فيها من أوتي علماً فهو زعم سخيف واحتمال ضعيف لان اللفظ بأبي قبوله ، وحديث ركاة يقوض اركانه واصوله ، وليس عندهم لفظ اظهر في دعوى الاجماع منه

(المقصد) بحمد و غضب : هل اداك اجتهادك الى القول بأن عمر رضى الله تعالى عنه قدم رأيه واجتهاده على السنة والاجماع ؟ لقد راودتني نفسى أن أترك الكلام معك ولكن لا بد لي من سبر غورك ، واستخراج كل ما في صدرك ، والوقوف على ما تخيله من الاصلاح في الدين ، وجمع كلمة المسامين ، وما ارى هذا الاصلاح الا نار سمير ، سيكون لها فتنة في

الارض وفساد كبير ،

(المصلح) وادعاً ساكناً : استوقف سربك ، واستفت قلبك ، وآترك
 المقلدين المأولين سدى ، واقنع عينيك لملك تجد على النار هدى ، واعلم
 اتى لم أقل عن عمر من نفسى شيئاً وانما هو قول ابن عباس الذى صححت
 روايته واخذ به الائمة الاربعة وغيرهم . واما تأويل الفقهاء فسيبه انهم وضعوا
 اصولاً وقواعد استندوها الى أئمتهم وحكموها فى الكتاب والسنة وهدى
 الصحابة كانها فروع لاصولهم والامر عندي بخلاف ذلك . وكذلك كان
 عند الائمة رحمهم الله تعالى وما أكثر هذه الاصول الا قواعد نظرية استنبطها
 الاصوليون من اقوال أئمتهم وطبقوها على مذاهم الا ما نقل عن الامام
 الشافعي الواضع الاول للاصول . ويبجنى مقاله العلامة ولي الله الدهلوي
 فى هذا المقام

(المقلد) : قله لى ان كان مختصراً وارشدنى الى الكتاب الذى يوجد

فيه ان كان مطولاً

(المصلح) : انه مختصر واخذ رسالة من مكتبته وقرأ ما نصه :

« واعلم انى وجدت اكثرهم يزعمون ان بناء الخلاف بين ابى حنيفة
 والشافعي رحمهما الله تعالى على هذه الاصول المذكورة فى كتاب البزدوي
 ونحوه وانما الحق ان اكثرها اصول مخرجة على قولهم . وعندى ان المسئلة
 القائلة بان الخاص مبين ولا يلحقه البيان . وان الزيادة نسخ . وان العام
 قطعي كالخاص . وان لا ترجيح بكثرة الرواة . وانه لا يجب العمل بمحدث
 غير الفقيه اذا انسده به باب الرأي . وان لا عبرة بمفهوم الشرط والوصف
 اصلاً . وان موجب الامر هو الوجوب البتة . وأمثال ذلك أصول مخرجة

على كلام الأئمة وأنها لا تصح بها رواية عن أبي حنيفة وصاحبيه وأنه ليست المحافظة عليها والتكلف في جواب ما يرد عليها من منافع المتقدمين في استنباطهم كما يفعله البردوي وغيره أحق من المحافظة على خلافها والجواب عما يرد عليه

« مثاله لهم أصلوا أن الخاص ميتين فلا يلحقه البيان وخرجه من صنيع الأوائل في قوله تعالى : « واسجدوا واركعوا » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود . وحيث لم يقولوا بفرضية الاطمئنان لم يجملوا الحديث بياناً للآية فورد عليهم صنيعهم في قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » ومسحه صلى الله عليه وآله وسلم على ناصبته حيث جملوه بياناً . وقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا » الآية . وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا » الآية . وقوله تعالى : « حتى تنكح زوجاً غيره » وما لحقه من البيان بعد ذلك فتكفوا للجواب كما هو مذکور في كتبهم . وانهم أصلوا ان العام قطعي كالخاص وخرجه من صنيع الأوائل في قوله تعالى : « فاقراءوا ما تيسر من القرآن » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لا صلاة الا بفاتحة الكتاب . حيث لم يجملوه مخصصاً . وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فيما سقت العيون الشر . الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . حيث لم يخصصه به ونحو ذلك من المواد ثم ورد عليهم قوله تعالى : « فما استيسر من الهدي » وانما هو الشاة فما فوق بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتكفوا في الجواب . وأصلوا انه لا يجب العمل بحديث غير الفقيه اذا انسده به باب الرأي وخرجه من صنيعهم في ترك حديث

المصراة ثم ورد عليهم حديث القهقهة وحديث عدم فساد الصوم بالأكل ناسياً فكفوا في الجواب . وامثال ما ذكرنا كثير لا يخفى على المتتبع ومن لم يتبع لاتكفيه الاطالة فضلاً عن الاشارة ، اه وظاهر ان اكثر القواعد انما وضعت لتصحيح كلام الائمة ورد كل حزب على مخالفته والاعتذار عن ترك العمل بالكتاب والسنة . فمذهبه هي اصول فقه مقاديك فهل يصح ان نسلم بجميها ؟

(المقلد) : ان هذا الرجل عالم اصولي ولكنه متمصب على الحنفية (المصلح) : هو حنفي الاصل ولكنه أعمل نظره بالانصاف ولم يجمد على التقليد الاعمى فانفتح له باب العلم فكان عالماً اصولياً بصيراً في دينه ورسالته هذه اسمها (الانصاف . في اسباب الخلاف)

(المقلد) : كلما عزمتم على ترك البحث في مقدماتك تجيئني بنعمة جديدة تصفع المزيمه وقد طال المجلس فلا اسمح لك ولا لنفسي بكلام قيل بيان مقصدك والافصاح عن نتيجة مقدماتك بمد ابطال الثقة بسلي الفروع والاصول وهل هي الا الفوضوية الدينية التي قلت من قبل انك لا تريدنا (المصلح) : اريد ان يكون المسلمون على ما كان عليه اهل الصدر الأول في زمن الراشدين الذين امر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتمسك بسنته وسنتهم والمض عليها بالتواجد وترك كل ما أحدث في الدين مما يخالف طريقهم كما قال « واياكم ومحدثات الامور » الحديث . فاما المقائد فالقرآن برهان على نفسه وعلى رسالته من جاء به ويضاف اليه سيرة النبي عليه السلام في اخلاقه وآدابه وعلمه وعمله

كفناك بالعلم في الامي مجزة في الجاهلية والتأديب في اليتيم

ومتى ثبتت النبوة والقرآن فاننا نأخذ عقائدنا من القرآن من غير فلسفة فيها ونستدل عليها بالطريقة التي سلكها في الاستدلال فان الذين أرادوا معرفة الله تعالى بالمقل وحده كفلاسفة اليونان زلوا وضلوا . وبهذا نفهم معنى كون الاسلام دين الفطرة وانه لا يمكن ان يخالف في احكامه احكام الخليفة ولا في سننه سنن الطبيعة لان كلا من الله تعالى كما تشير اليه الآية السابقة . ونعذر من خالفنا فيما لا اجماع على انه كفر لا يعد صاحبه من المسلمين حتى يفىء . واما الاخلاق والآداب فحسبنا ما في الكتاب والسنة من بنائهما على قاعدة الاعتدال ولا نلنفت الى افراط بعض المتصوفة في الروحانيات والنحو في الزهد والتواضع والسخاء حتى انتهوا الى الكسل والذل واهانة النفس وتعذيبها والاسراف بانفاق كل ما تصل اليه اليد ونحو ذلك فالقرآن ينادى بلسان عربي مبين بالأمر بالعمل وبعزة النفس وكرامتها وبالاقتصاد . كما لا نلنفت الى تفريط بعض المتفهمة الذين لم يجعلوا للروح حظاً في علمهم واما العبادات فما بينته السنة بالعمل وتناقله الخلف عن السلف كذلك بالاتفاق حتى صار معلوماً من الدين بالضرورة هو الذي يجب ان يأخذ به كل مسلم وما اختلفوا فيه منه كالجهر بالبسملة او قراءتها ورفع اليدين عند الركوع والقيام منه وعدم ذلك وكتكبيرات صلاة العيد فهو غير واجب وان عد بعضه الفقهاء واجباً وهو على التخيير فمن ترجح عنده شيء بدليل او بموافقة لحاله اخذ به ولا يجب عليه البحث عن وجوه الترجيح لان اختلاف المسلمين فيه عملاً دله على انه ليس من ضروريات الدين وفرائضه ولا يعيب من خالفه بما ترجح عنده من فعل او ترك لانه على التخيير . وما كان مثل صلاة العيد والوتر فالاول ان يتبع المأموم فيه الامام وان

لا تعدد الأئمة في مسجد واحد في وقت واحد لاجل الخلاف . نفعل ما ثبت عنهم فعله وبترك ما ثبت عنهم تركه وتخير فيما اختلف فيه النقل مع الاحتياط وعدم الميل مع الهوى ونسكت عما سكتوا عنه فلا نجري فيه قياساً ولا نفعل فيه رأياً وكيف نزيد عليهم وهم خيار الأمة . وقد احسن الامام مالك وأصاب في الاحتجاج بعمل اهل المدينة لهذه . وكذلك يعمل كل احد بما صح عنده من الاحاديث القولية ولا يجعل ذلك ماثراً للخلاف في الدين لانه من قسم الخير فيه ولو كان محتملاً لما ترك العمل به الصحابة والتابعون ولو عملوا به لكان ثابتاً بالعمل وقد تقدم حكمه

(المقلد) ان عندي موعداً قرب وقته واحب ان انصرف الآن واعد غداً ان شاء الله تعالى . وانصرفا على ذلك